الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2019/SR.1

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
31 July 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد ليو زمين . . . . . وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الرئيس: السيد غاليغوس شيريبوغا . . . . . (إكوادور)

فيما بعد: السيد كيمانياه الأب (نائب الرئيس) . . . . . (ليبيريا)

المحتويات

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

البند ٣ من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

البند ٤ من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-09384 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

١ - **الرئيس المؤقت:** تكلم بصفته ممثل الأمين العام، فأعلن افتتاح مؤتمر الدول الأطراف.

البند ٣ من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2019/1)

٢ - *أُقرّ جدول الأعمال.*

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

٣ - *انتُخِب السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) رئيسا للمؤتمر بالتزكية. وانتخب كل من السيد سالوفارا (فنلندا)، و السيدة بوغياي (هنغاريا) والسيد كيماياه الأب (ليبريا) والسيدة علي (سنغافورة) نواباً للرئيس بالتزكية.*

٤ - *تولى السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) رئاسة الجلسة.*

البند ٤ من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

اعتماد المنظمات غير الحكومية وتسجيلها

٥ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي طلبت اعتمادها لدى المؤتمر، وهي القائمة التي عممتها الأمانة العامة على الدول الأطراف في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩. وقال إنه يعتبر أن الدول الأطراف تود الموافقة على تلك الطلبات.

٦ - *تقرر ذلك.*

ملاحظات تمهيدية

٧ - **الرئيس:** قال إن المؤتمر هو أكبر وأهم منتدى عالمي معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفاقت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي انضم إليها حتى الآن ١٧٧ دولة موقعة، جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى من حيث عدد أوائل الدول الموقعة عليها. وهذه الاتفاقية هي أيضا أول اتفاقية لحقوق الإنسان يفتح باب التوقيع عليها لمنظمات التكامل الإقليمي. وتوج بدء نفاذها في عام ٢٠٠٨ عقوداً من العمل على تغيير المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين أصبحوا الآن أصحاب حقوق ويملكون سلطة اتخاذ القرارات بشأن حياتهم على أساس الموافقة الحرة والمستنيرة والمشاركة كأعضاء فاعلين في المجتمع.

٨ - وأعلن أن المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف سيتيح الفرصة للمشاركين لمناقشة أهدافهم المشتركة المتمثلة في كفالة التنفيذ الكامل للاتفاقية وتعزيز حقوق الإنسان وإنشاء عالم مستدام وشامل للجميع. واجتمع أكثر من ١٥٠٠ مشارك يمثلون حوالي ١٨٠ دولة من الدول الأطراف والمراقبين، و ١٠٠ منظمة غير حكومية وعشرات من هيئات الأمم المتحدة، للتأمل في تجاربهم والدروس المستفادة منها وتحديد أوجه القصور المتبقية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية. وستبث الجلسة إلكترونيا ليراها ٦ ملايين شخص إضافيين.

٩ - وذكر أنه في ضوء الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كان الموضوع الرئيسي الذي تم اختياره للدورة الحالية هو ''كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم متغير من خلال تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''. أما المواضيع الفرعية التي سيتم النظر فيها خلال ثلاث من مناقشات المائدة المستديرة، فهي تسخير التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم؛ والإدماج الاجتماعي والحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه؛ وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والاستجمام والرياضة. وأفاد بأن الموضوع الجامع للدورة هو التوعية. وتشمل هذه المواضيع مجموعة واسعة من العناصر التي سيكون لها تأثير مباشر على استجابة المجتمعات للمطالب المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اختارها المكتب من خلال عملية مفتوحة وشفافة تضمنت إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولاسيما الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

١٠ - وأردف أنه لا يمكن تنفيذ الاتفاقية ما لم يتم سماع أصوات الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا ومراعاتها في جميع عمليات صنع القرار، وفقًا لمبدأ ''لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا''. وهناك حاجة إلى عمل مشترك لتعزيز الإدماج والتضامن والمساواة وبناء مجتمعات خالية من التمييز ومن العوائق التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق. وتوفر هذه الساحة المتعددة الأطراف مجالاً مناسبا لمثل هذه الجهود.

١١ - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن إكوادور قد أدت دورا هاما في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ترأس شخصياً الفريق العامل الذي صاغ الاتفاقية، ويمثل الموضوع مسألة ذات أولوية بالنسبة للرئيس والسيدة الأولى. وينبغي لجميع الدول أن تحذو حذو بلده بجعل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مسألة ذات أولوية، لا سيما بالنظر إلى أن ظاهرة شيخوخة السكان تعني أن عدد الأشخاص الذين يصابون بالإعاقة في مرحلة ما من حياتهم آخذ في التزايد.

١٢ - **الأمين العام:** قال إن شابة جديرة بالإعجاب تدعى نوجين مصطفى، وهي لاجئة من حلب تبلغ من العمر عشرين عامًا، جاءت قبل بضعة أسابيع إلى الأمم المتحدة لسرد قصتها في مجلس الأمن. والجدير بالذكر أن السيدة مصطفى مصابة بشلل دماغي وتستخدم كرسياً متحركاً. وقد وصفت حياتها بشكل مؤثر كشابة مصابة بإعاقة في خضم الحرب، وروت الصعوبات والتحديات التي واجهتها وخوفها المستمر من أن تؤدي إعاقتها إلى تأخر أسرتها بضع ثوانٍ عند محاولة الفرار من القصف.

١٣ - وذكر أن رسالة السيدة مصطفى كانت واضحة. فعلى حد تعبيرها، ''ينبغي أن لا تكون عبارة 'عدم ترك أحد خلف الركب' مجرد كلمات تتفوهون بها''. وينبغي أن تفعلوا المزيد ويمكنكم ذلك لكفالة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عملكم. ولا يمكننا الانتظار أكثر من ذلك. وأفاد بأن أحدث تقرير له عن حماية المدنيين نقل هذا الشعور، وأبرز صراحة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، في أول إشارة من هذا القبيل منذ أكثر من عقد.

١٤ - وأضاف أن كلمات السيدة مصطفى مازال صداها يتردد في ذهنه مع بدء الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف. وهو يود أن يعرب عن عميق امتنانه للحاضرين لكل ما يقومون به من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق الخطة ككل وفي جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أهمية عملهم، ليس فقط بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ولكن للناس جميعاً.

١٥ - وأردف بأن إدماج منظور الإعاقة حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن النضال من أجل تأمين ذلك الحق يجعل العالم أقرب إلى التمسك بالقيم والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويمثل إدراج هذا المنظور عنصرا محوريًا في الوفاء بوعد خطة عام ٢٠٣٠. فمتى زالت التحيزات والعقبات التي تحول دون إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، سيستفيد العالم بأسره. وقد وجدت منظمة العمل الدولية أن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عالم العمل يمكن أن يحرم البلدان مما تصل نسبته إلى ٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويعتبر إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مسألة تتعلق بالعدالة، بالإضافة إلى أنه استثمار عقلاني في مستقبل مشترك. وهذا أمر واضح لجميع المشاركين في الدورة، بمن فيهم الرئيس، الذي قاد عملية صياغة الاتفاقية، والدول الأطراف الـ ١٧٧ التي صدقت على الاتفاقية- بواقع تسعة من كل عشرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بيد أن من الواضح أيضاً للجميع أن هناك طريقا طويلا ينبغي المضي فيه لتغيير العقليات والقوانين والسياسات من أجل كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم من ممارسة حقوقهم والحصول على الفرص والعيش بكرامة.

١٦ - وأضاف أن المشاركين اجتمعوا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل أهداف الاتفاقية وغاياتها إلى حقيقة على أرض الواقع؛ وتمتين أواصر التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية؛ وإحداث تحول جذري في المجتمع يجعله حاضناً للجميع وتحول مماثل في عملية التنمية يجعلها ميسرة ومستدامة للجميع. وما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيما يتعلق بهذا الجهد الهام للغاية. وذكر أنه أصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تقرير الأمم المتحدة الرئيسي الأول بشأن الإعاقة والتنمية، الذي سلط الضوء على التحديات الأساسية وهي: ارتفاع مستويات الفقر بصورة غير متناسبة، وعدم الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل، وعدم التمثيل الكافي للأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار والمشاركة السياسية. ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لمواجهة التمييز والإقصاء، ولا سيما ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة؛ وضمان إتاحة الفرصة الكاملة للالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الصحية والخدمات الصحية والوصول إلى أماكن العمل والمشاركة في أنشطة الترفيه والاستجمام والألعاب الرياضية وجميع نواحي الحياة الأخرى؛ وتحسين النقل والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجعل المدن والمناطق الريفية والمجتمعات حاضنة للجميع. وأردف قائلا إن القصد من وراء ذلك واضح: إيجاد عالم يتمتع فيه جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بفرص متساوية، وبالحق في إبداء رأيهم في عمليات صنع القرار على أكمل وجه والاستفادة فعلياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وحث جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الدول الأطراف في

الاتفاقية وشـــركائها الدوليين، على أن تكون أكثر طموحا في الوفاء بالتزامها بكفالة إعمال حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧ - ومضـــى يقول إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكون مثالاً يُحتذى في جميع تلك الجهود. وأفاد بأنه أصدر تكليفا في مستهل فترة ولايته بإجراء استعراض شامل لأداء المنظمة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، ولم تكن الصـــورة مشـــرقة في واقع الأمر. وبينما كان هناك بعض الأمثلة على وجود ممارســات جيدة، فقد ســلط الاســتعراض الضـــوء على وجود فجوات رئيســية في جميع مجالات عمل المنظمة، ابتداء من المقر إلى الصعيد القطري. وكشـف الاستعراض أيضـا عن خلل في الفهم وعدم وجود نُهج هيكلية لكفالة وفاء الأمم المتحدة بمســؤولياتها. وتبين أن النهج الذي تتبعه المنظمة لا يســير على وتيرة واحـدة، بما في ذلك النهج المعمول بـه في اســتخدامهـا للأدوات والآليات القائمة وفي وضـع الاسـتراتيجيات، بل وفيما يتعلق بالوعي بالسياسات الأساسية.

١٨ - واستطرد أنه ينبغي التصدي لتلك التحديات بصورة مباشرة. ولذلك، فقد أعرب عن ســروره بإعلان اســتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. فالاستراتيجية ليست استراتيجية مبنية على الكلام، بل هي عبارة عن إجراءات لرفع مســتوى أداء المنظمة فيما يتعلق بإدراج منظور الإعاقة في جميع المجالات وإحداث التغيير الموحد والتحويلي المطلوب. وأصر على ضرورة وضع إطار للمساءلة لرصد التقدم المحرز وكفالة مواجهة التحديات ومعالجة الفجوات، ليس في المقر فحسـب، وإنما في الميدان أيضـاً. وثمة معايير واضـحة وُضـعت وهناك تركيز على المجالات ذات الأهمية البالغة، بما في ذلك القيادة والتخطيط الاسـتراتيجي وتقديم التسـهيلات الخاصـة بذوي الإعاقة والمشـــاركة والبرمجة والمشـــتريات. ووُجِهت دعوة أيضـــا لزيادة عدد الأشـخاص ذوي الإعاقة العاملين في الأمم المتحدة وإلى قيام المنظمة بتقديم دعم أفضـل لهؤلاء الأشـخاص. وأعرب عن رغبته في أن تكون الأمم المتحدة جهة التوظيف المفضلة لدى الأشـخاص ذوي الإعاقة. وأعرب كـذلـك عن رغبتـه في أن تعترف عمليـات الأمم المتحـدة في المجالين الإنسـاني والإنمائي وفي مجال السـلام بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة وأن تنهض بها بشـكل كامل. وأخيرا، قال إنه يريد أن يكون باب الأمم المتحدة مفتوحا للجميع. ولن تكون الأمم المتحدة بعد اليوم منبرًا للتغيير إذا لم يتمكن الأشـخاص ذوو الإعاقة من الوصـول إلى ذلك المنبر للتعبير عن أنفسـهم. وقال إنه يعول على الدعم القوي المقدم من الدول الأعضـاء للمضـي قدماً في الاسـتراتيجية، وعلى الأشـخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم لكفالة وفاء أسـرة الأمم المتحدة بأكملها بوعد الاستراتيجية.

١٩ - وختم كلامه بقوله إننا معا يمكننا أن نزيد الوعي وأن نزيل الحواجز؛ وأن نعمل مع الأشـخاص ذوي الإعاقة كعوامل للتغيير من أجل بناء عالم مسـتدام وشـامل للجميع ومراع للتسـهيلات اللازمة للأشـخاص ذوي الإعاقة؛ وأن نهيئ الظروف اللازمة لتحقيق الحلم البسـيط الذي صـرحت به تلك الشـابة، نوجين مصـطفى، لمجلس الأمن. وردد قولها: ''آمل أنّ يتمكن الأشـخاص ذوو الإعاقة ذات يوم، وبخاصـة النسـاء والفتيات، من العيش في عالم يحميهم ويحترمهم ويعلي شـأنهم''. وينبغي أن لايتوقع أي شـخص أقل من ذلك، ويقع على عاتق الأمم المتحدة واجب الوفاء بهذا التوقع.

٢٠ - **السيد بونتان** (نائب رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قال إن الاتفاقية تكفل أن يتمكن الأشـخاص ذوو الإعاقة، بوصـفهم أصـحاب حقوق ومشـاركين متسـاوين في المجتمع ومدافعين عن حقوق الإنسان ومشاركين في جميع مجالات الحياة، من الاضـطلاع بدور هام في دفع عالم متغير نحو الاتجاه الصـحيح. وقد أسفر العمل المشترك مؤخرًا عن عدد من التغييرات المهمة. فقد أدت الجهود التي تبذلها اللجنة ومنظمات الأشـخاص ذوي الإعاقة إلى تعيين سـت نسـاء في اللجنة في عام ٢٠١٨، مما يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي هذا الصـدد، تجدر الإشـارة إلى أن المساواة بين الرجل والمرأة تمثل مبدأ مكرساً في الاتفاقية، وأنه يتعين على الدول الأطراف أن تكفل التطور والتقدم والتمكين للنســـاء ذوات الإعاقة.

٢١ - وأوضـح أن المبادرات وجهود الدعوة التي يبذلها العديد من المشـاركين في المؤتمر قد أسـهمت في الاعتراف المتزايد داخل منظومة الأمم المتحدة بضـرورة بذل المزيد من أجل الأشـخاص ذوي الإعاقة. وأثنى على التزام الأمين العام بكفالة تيسـير وصـول الأشـخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم من خلال اسـتراتيجية إدماج منظور الإعاقة. ومن المؤكد أن اتباع نهج منتظم لضـمان حقوق الأشـخاص ذوي الإعـاقـة في جميع العمليـات والبرامج، وكفـالـة مشـــاركـة هؤلاء الأشـخاص على قدم المسـاواة مع الآخرين، من شـأنه أن يغير العالم لأنه سـيكون مثالاً يحتذى. وإن مسـائل من قبيل ترتيبات تيسـير الوصول لدورات المؤتمر ستكون لها أهميتها في هذا الصدد.

٢٢ - وذكر أن الأشـخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون عوائق كبيرة تحول دون مشـاركتهم في المجتمع، غير أن الاتفاقية لديها

إمكانات هائلة لتغيير المواقف والبيئات وحياة الأشخاص. وبالتالي، فإن الرسالة الواضحة من وراء التعليق العام رقم ٧ (٢٠١٨)، وهي: مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو فعال ومجد ، من خلال المنظمات التي تمثلهم، تشكل جوهر الاتفاقية. وتتسق مشاركة جميع الأشخاص بنشاط ووعي في القرارات التي تؤثر في حياتهم وحقوقهم مع إعمال النهج القائم على حقوق الإنسان في عمليات صنع القرار العام، وتكفل الحوكمة الرشيدة والمساءلة الاجتماعية.

٢٣ - وأفاد بأنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأمين العام ومكتب مؤتمر الدول الأطراف، فإن مسألة تمويل سفر أحد ممثلي اللجنة لحضور دورات المؤتمر لم تحل. وقد دأبت مفوضية حقوق الإنسان على تمويل سفر الرئيس، وأحيانًا نائب الرئيس، على أساس مخصص لسنوات عديدة، لكنها لم تكن قادرة على القيام بذلك في عام ٢٠١٩، مما دفع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا إلى التدخل. وفي ضوء عدم استدامة الوضع الحالي، فإنه يكرر دعوته إل الأمم المتحدة لتمويل سفر الرئيس.

٢٤ - واختتم كلامه بقوله إن مشاكل التدفق النقدي في الأمم المتحدة التي أُعلن عنها في نيسان/أبريل ٢٠١٩ هي أيضا مدعاة للقلق. وسيؤدي هذا النقص إلى إلغاء دورات ست من هيئات المعاهدات، الأمر الذي من شأنه أن يقوض بشكل خطير نظام الحماية الذي قضت الدول الأعضاء عقوداً من الزمن في إرسائه. وقد أرسل رؤساء جميع هيئات المعاهدات العشر رسالة إلى الأمين العام يطلبون منه العمل مع الدول الأعضاء لمعالجة الوضع على وجه الاستعجال. واختتم كلمته بالتأكيد مجددا على أهمية مبدأ ''لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا''.

٢٥ - **السيدة ديفانداس أغيلار** (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب بالأزمة البيئية والتغيرات الديموغرافية والابتكارات العلمية والتكنولوجية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي جميعها إلى إيجاد عالم سريع التغير. ويجب ألا ينحسر العمل المتعلق بقضايا الإعاقة إلى هوامش الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها البشرية. وإن قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على التمتع بحقوقهم، على نحو ما ورد في الاتفاقية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بواقع البيئات والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. وتوفر أهداف التنمية المستدامة إطارا هاما من المؤشرات التي يمكن استخدامها لتحسين حياة جميع الأشخاص، في حين يبذل الأشخاص ذوو الإعاقة قصارى جهدهم للمشاركة في جهود التنمية المستدامة. بيد أن التقدم المحرز حتى الآن غير كاف، ولا يحظى الأشخاص ذوو الإعاقة من جانب الدول والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة إلا بأولوية منخفضة.

٢٦ - وأوضحت أن استراتيجية الأمم المتحدة الطموحة والبعيدة المدى لإدماج منظور الإعاقة يمكن أن تشكل نقطة تحول فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات عمل المنظمة. بيد أن اعتماد الاستراتيجية لا يعدو أن يكون مجرد نقطة الانطلاق لعملية التنفيذ الطويلة التي ستكون مطلوبة لتحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل ومستدام. وبناء على ذلك، فقد طلبت إلى الدول الأعضاء أن تعمل على تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة من خلال توفير الدعم السياسي والمالي لتنفيذ الاستراتيجية، مما سيؤدي إلى تعزيز الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشددت على أن من الضروري كفالة استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الاستراتيجية وإشراكهم في تنفيذها. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأشخاص ذوي الإعاقة أن يعملوا معًا من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم دائم التغير.

٢٧ - **السيدة سيسترناس رييس** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنها تؤيد التعليقات التي أدلى بها نائب رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز عمل هيئات المعاهدات تأييدا تاما. ويعتبر تيسير الوصول مفهوما قانونيا شاملا لعدة مسائل فيما يتعلق بحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وهو حق معترف به قانونا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، هناك هدفان يشيران على وجه التحديد إلى تيسير الوصول فيما يتعلق بالنقل والمساحات الخضراء في المدن. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يبذل جهداً أكبر للتأكد من أن الدول تعمل من أجل كفالة تيسير الوصول للجميع، باعتباره آلية لرصد التنمية المستدامة. وبما أن إمكانية الوصول تعد ركيزة أساسية لحقوق الإنسان، فينبغي أن تكون أيضاً عنصرا في جميع أهداف التنمية المستدامة. فالافتقار

إلى إمكانية الوصول يسهم في الفقر، وبالتالي فهو يتعارض مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة ويشكل انتهاكاً هيكلياً.

٢٨ - وأشارت إلى أنه في سياق المدن الذكية، يجب أن تكون جميع التكنولوجيا متاحة بشكل كامل للمستعملين من أجل تجنب أي زيادة في الفجوة الرقمية أو بروز حواجز إضافية. ولا يمكن للمدينة الذكية أن ترقى إلى مستوى اسمها، إلا من خلال مراعاة تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء قدراتهم. وشجعت الدول الأطراف والبلديات والمجتمع المدني على المشاركة في مبادرة المدن الشاملة للجميع التي تبنتها منظمة تمكين المعوقين في العالم، بغية تحقيق هدف إمكانية الوصول معا.

٢٩ - وذكرت أنه وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتعين على الشركات أن تعمل على تنفيذ سياسات داخلية تراعي حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة بالضرورة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بتيسير الوصول. ومن شأن هذه الالتزامات السياساتية أن تؤدي إلى النظر عن كثب في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق على سبيل المثال، بالهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج، سيتعين على الشركات كفالة إمكانية الوصول إلى الإنتاج أيضًا. كما ينبغي للشركات أن تؤدي دورًا قياديًا في التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في تيسير الوصول في المجتمعات المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق عائد للشركات من خلال تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية للمستهلكين، وفقًا للهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٠ - وأفادت بأن المؤتمر يتمتع بسلطة تسليط الضوء على أهمية قيام المنتدى السياسي الرفيع المستوى برصد إمكانية الوصول وتعزيز التخطيط والإدارة التشاركيين والشاملين فيما يتعلق بتنمية المدن والمستوطنات البشرية الأخرى. ومن الضروري أيضا زيادة إمكانية الوصول في الأمم المتحدة. فجميع المواضيع الفرعية للدورة الحالية، والمتعلقة بالصحة، والمشاركة في الحياة الثقافية، والترفيه والاستجمام والرياضة، والتكنولوجيا، تسترشد بالهدف المتمثل في تحقيق إمكانية الوصول. وفيما يتعلق بالصحة، نبهت إلى أنه على الرغم من أن مشروع إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، يتضمن إشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنه للأسف لا يشير إلى إمكانية الوصول. ومن الأهمية بمكان الارتقاء بإمكانية الوصول إلى مركز المبدأ الأساسي للتغطية الصحية الشاملة، بغية التأكد من أن الرعاية الصحية الجيدة تقدم إلى الجميع وأن لا يترك أحد خلف الركب، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - **السيدة أريلانو** (المراقبة عن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): قالت إن حركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تمثل أكثر من بليون شخص، متحدة في العمل من أجل الانتقال من القول إلى الفعل. وقد أُحرز تقدم كبير في الآونة الأخيرة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد عُقدت أول قمة عالمية بشأن الإعاقة في لندن في تموز/يوليه ٢٠١٨، أعقبتها متابعة في الأرجنتين في حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ووُضعت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة؛ وأُدرجت حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مداولات مجلس الأمن لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن شأن هذه التطورات أن تؤدي إلى المطالبة بإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات. لذلك، هناك حاجة إلى استراتيجيات تمكن تلك المنظمات من تلبية هذا الطلب والعمل كشركاء لسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء، في سبيل الوفاء بالتزاماتهم.

٣٢ - وأفادت بأنه لا يزال هناك عدد من النكسات والعقبات فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، يجري تقليص الحيز المالي لتوفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يزال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وأخفق النقاش بشأن الصحة العقلية في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان أو في أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية.

٣٣ - وأشارت إلى أنه في اليوم السابق، اجتمع ممثلون عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص لمناقشة هذه العقبات والنظر في السبل التي يمكن أن تسهم بها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود المقبلة. وهم يودون أن يعربوا عن اعترافهم، مجتمعين، بضرورة زيادة المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في جميع عمليات صنع القرار. كما أنهم يدعون إلى زيادة الاستثمار والشراكات مع مختلف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة تلك التي تمثل أكثر الفئات تهميشًا، بما في ذلك من خلال توجيه الأقران على مستوى القاعدة الشعبية، وإلى الاستثمار في بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة لمساعدتهم على تنفيذ الاتفاقية

والتأكد من مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهم يقرون بوجود برامج ناجحة لبناء القدرات ويدعون إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه المبادرات وأن تكون متاحة بسهولة أكبر. كما يدعون إلى اتخاذ إجراءات لبناء قدرات الشباب ذوي الإعاقة وزيادة مشاركتهم في منتديات مثل هذا المؤتمر. وهي يقرون بحق كل طفل من ذوي الإعاقة في النمو في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال. وأخيرا، فإنهم يسلمون بأهمية دور الأسرة، ويشيرون إلى أن الإيداع في مؤسسات الرعاية لا يزال أحد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بمستقبل الأطفال ذوي الإعاقة.

٣٤ - واختتمت كلامها بقولها إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالإعاقة قد أثار موجة جديدة من جهود تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما أسفر عن فرصة ومسؤولية لحشد الالتزامات بالتغيير والعمل على تحقيق تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على أتم وجه.

٣٥ - *عُرض شريط فيديو قصير، قرأ فيه أطفال ومراهقون من ذوي الإعاقة من جميع أنحاء العالم عشرة مبادئ لكفالة حمايتهم ورفاهيتهم ونموهم.*

٣٦ - *تولى السيد كيمانياه الأب (ليبريا) رئاسة الجلسة.*

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

٣٧ - **السيدة ميشيتي** (الأرجنتين): قالت إنه يمكن تحقيق الإدماج من خلال التعاون الدولي. وقد أثبتت الأرجنتين مؤخرًا أن التشاور مع المجتمع المدني ومشاركته في عملية صياغة السياسات العامة هو نهج عملي. وقد جمع مكتب الإحصاءات الوطنية، وفقاً للمعايير التي حددها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، معلومات قيمة عن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي في البلد ونشر النتائج في شكل سهل القراءة.

٣٨ - وذكرت أن الهدف من الموضوع الشامل لعدة قطاعات للدورة الثانية عشرة للمؤتمر، وهو التوعية، هو تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء التام على التمييز بجميع أشكاله. وتنص المادة ٨ من الاتفاقية، على أن التوعية هي الخطوة الأولى نحو تغيير المواقف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتحمل الأطراف في الاتفاقية المسؤولية عن كفالة إجراء محادثات بشأن حقوق هؤلاء الأشخاص داخل مجتمعاتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد أنشأت الأرجنتين قناة إعلامية تهدف إلى مكافحة وصم الأشخاص ذوي الإعاقة بالتشديد على إمكاناتهم بدلاً من القيود التي تواجههم. ويجب أن تسمح الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لهم بتحقيق إمكاناتهم. ويجب أن يكون المؤتمر ومؤتمر القمة العالمي للإعاقة بمثابة منتديات لتشجيع وضع حقوق الإنسان في صميم السياسات العامة. ويتحمل المسؤولون الحكوميون مسؤولية تهيئة الظروف التي تكفل عدم تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة بعد ذلك إطلاقا من جانب السياسات على الصُعد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

٣٩ - **السيدة غونزاليس نافاس** (إكوادور): قالت إنه يجب التصدي لكل من الحواجز المادية والسلوكية عند معالجة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع. وقالت إنها بصفتها رئيسة خطة ''Toda una vida'' وزوجة شخص ذي إعاقة، فقد شهدت التقدم المحرز نحو ضمان الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة الذي تحقق من خلال الالتزام بولاية الاتفاقية ومبدأ ''لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا''. وفي هذا العالم المتغير، تقع على عاتق الدول مسؤولية تهيئة الظروف والأماكن للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتمتع الكامل بحقوقهم.

٤٠ - وذكرت أنه لا يمكن الحفاظ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال بناء مجتمعات شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، توفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارًا لإنشاء آليات متعددة لتحقيق الإدماج، من أجل ضمان المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أيضا تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين هؤلاء الأشخاص، ويجب بذل جهود مستمرة للتوعية بحقوقهم.

٤١ - وأفادت بأن حكومتها قد وضعت منذ عامين خطة ''Toda una vida''، التي تهدف إلى توفير دعم شامل لأكثر الفئات ضعفا، مع إيلاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وقد تضمن البرنامج الفرعي ''بعثة لاس مانويلاس'' تزويدهم بالدعم التقني، في حين كان البرنامج الفرعي ''منازل للجميع'' يتعلق ببناء عقارات مستدامة للإسكان الاجتماعي، يجري بناؤها وفقًا لمعايير تيسير وصول ذوي الإعاقة والتصاميم المراعية للجميع، من أجل توفير سكن لائق للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد صُممت هذه المشاريع لتوفير أماكن آمنة يمكن فيها القيام بأنشطة تنظيم المشاريع والتدريب والاجتماعات والمشاركة المجتمعية. ولا يمكن الوفاء الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية من خلال السياسات العامة والبرامج الملموسة إلا من خلال الجهود الجماعية الثابتة، التي تسترشد بآراء الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

٤٢ - **السيد تان** (سنغافورة): قال إن وفد بلده ملتزم ببناء مجتمع شامل للجميع يُعترف فيه بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكّنون، وتتاح لهم كل فرصة للمشاركة كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع ومساهمين فيه. وتستعرض سنغافورة كل خمس سنوات خريطة طريقها الوطنية للسياسات والمبادرات المتعلقة بالإعاقة وتنفيذها للاتفاقية، مع إبقاء الجهود وثيقة الصلة بالسياق الحالي ومع توقع أي تحديات قادمة. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجالات الكشف والتدخل المبكرين والتعليم والتدريب والتوظيف والنقل والتكنولوجيا المساعِدة. وقد أصبح الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر نشاطًا في مجتمعاتهم، بمساعدة من المبادرات المتعلقة بالرياضة والفنون، ويجرى هدم الحواجز الاجتماعية التي تعترض الإدماج من خلال حملات التثقيف العامة. وتُبذل الجهود لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم في جميع مراحل حياتهم.

٤٣ - وذكر أن حكومة بلده ستواصل العمل عن كثب مع الشركاء المجتمعيين لتطوير دعم أكثر تنسيقا واستهدافا. وينصب تركيزها حاليا على بناء نموذج لمرحلة ما قبل المدرسة يكون شاملا للجميع، وإعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للاقتصاد المستقبلي والاستفادة من التكنولوجيا والتصميم لتحقيق العيش المستقل.

٤٤ - **السيدة سيبولوني** (نيوزيلندا): قالت إن التكنولوجيا تتيح فرصًا مثيرة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم. وترمي استراتيجية بلدها بشأن الإعاقة، وخطتها وإطارها لقياس التقدم، إلى أن تصبح نيوزيلندا مجتمعا غير مُعيق يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بتكافؤ الفرص لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. وتعمل هذه الآليات مجتمعةً لتنفيذ الاتفاقية، وتشترك في إدارتها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالات الحكومية. ويتمثل أحد الأهداف المحددة في الاستراتيجية في كفالة تيسير وصول ذوي الإعاقة إلى جميع الأماكن والخدمات والمعلومات بكل سهولة وكرامة.

٤٥ - وذكرت أن بلدها دخل مؤخراً في شراكة جديدة مع منتدى المحيط الهادئ للإعاقة للمساعدة في مواجهة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ، والتي تكثفت بسبب عدم المساواة والمعايير الاجتماعية والتعرض للكوارث الطبيعية والعزلة الجغرافية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة ويتطلع إلى تقديم قرار اللجنة الثالثة المقبل بشأن الاتفاقية، الذي سيركز على تيسير وصول ذوي الإعاقة. وسترشح نيوزيلندا أيضًا السيد روبرت مارتن، الشخص الأول والوحيد الذي يعاني من إعاقة في التعلم والذي خدم في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لإعادة انتخابه.

٤٦ - **السيدة كوالترو** (كندا): قالت إن حكومتها تعمل على تعزيز نهجها في مجال حقوق الإعاقة والإدماج وإمكانية الوصول في عالم سريع التغير من خلال تحويل تركيزها من مكافحة التمييز إلى تشجيع الإدماج. كما أنها تتجاوز شعار ''لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا'' لاعتناق مبدأ ''لن يتحقق شيء من دوننا''، حيث لا يوجد أي جانب من جوانب صنع القرارات القانونية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ليس له تأثير على المواطنين ذوي الإعاقة. وبموجب قانون تيسير وصول ذوي الإعاقة في كندا، الذي حصل على تأييد البرلمان بالإجماع ومن المتوقع أن يبدأ نفاذه قريبًا، سيتم تعزيز تحديد الحواجز التي تحول دون تحقيق الإدماج وإزالتها، وسيتم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لرصد تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. وانضمت كندا إلى البروتوكول الاختياري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٧ - وذكرت أن التزام بلدها القوي بتنفيذ الاتفاقية يتجلى في تعاونها الوثيق مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وفي عام ٢٠١٩، استقبلت كندا أول زيارة تقوم بها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشاركت في استضافة الاجتماع السنوي لشبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة. وعقدت حكومتها أيضا قمة وطنية بشأن الإعاقة من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته وتحديد فرص إحراز مزيد من التقدم نحو الإدماج الكامل.

٤٨ - **السيدة وارويك** (المراقبة عن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): قالت إنه تم اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية في العام الماضي فيما يتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كمؤتمر القمة العالمي المعني بالإعاقة المعقود في لندن، ومؤتمر القمة المعني بالإعاقة المعقود في الأرجنتين، ووضع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ونظر مجلس الأمن في مسألة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، كان هناك نقص في الالتزام المالي على جميع المستويات لكفالة تنفيذ الاتفاقية، مما يعني عدم وجود موارد كافية لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الإنمائية والإنسانية. وكان هناك تضاؤل في المشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض الدول. ولا تتلقى العديد من المنظمات ما يكفي من الدعم المالي ودعم بناء القدرات، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي، مما يقوض من قدرتها على الاضطلاع

بجهود الدعوة، وتوفير الخبرة التقنية للحكومات ورصد العمليات الدولية. وسيلزم وجود تعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى تنجح استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على الصعيد الوطني. ومن أجل التغلب على هذه المشاكل، يدعو التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى الاستثمار في بناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على سبيل الاستعجال؛ وتوفير دعم سياسي موحد وموارد مالية لتنفيذ استراتيجية إدماج الإعاقة لضمان استدامة المكاسب؛ وإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر أنشطة السلام والأمن والجهود الإنسانية، بسبل من بينها إقامة المزيد من الشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - **السيد ياتاني** (كينيا): قال إن حكومة بلده اعتمدت خطة عمل وطنية وأنشأت لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات، تضم كيانات حكومية وغير حكومية، لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ويتماشى موضوع كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم متغير مع خطة التنمية التي وضعتها حكومة بلده للفترة حتى عام ٢٠٣٠. ويتضمن الدستور الكيني أحكاما تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونهجا قائما على الحقوق للجهود المبذولة في مجال الإعاقة، وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون من شأنه أن يحوّل أحكام الاتفاقية إلى قانون وطني ويمكّن المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة من تنظيم الخدمات المقدمة لهؤلاء الأشخاص، وهو الآن في انتظار مناقشته في البرلمان. ويعمل مجلس الشيوخ على صياغة مشروع قانون لكفالة تمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من ممارسة حقوقهم.

٥٠ - وأفاد بأن حكومة بلده تعمل مع أصحاب المصلحة على وضع كتيب يصمم لمكافحة الوصم والتمييز من خلال تبديد الغموض الذي يكتنف الإعاقة. وقد وضعت وزارة التعليم وكذلك الخزانة الوطنية خطة لتشجيع التعليم الشامل للجميع من خلال توفير الدعم للطلاب ذوي الإعاقة. وبموجب الخطة، تم تخصيص أموال للمعدات والهياكل الأساسية وتدريب المعلمين ومِنح التمكين الاقتصادي، وتوفير الواقيات من الشمس للأشخاص المصابين بالمهق. وينص الدستور على اتخاذ إجراءات إيجابية لكفالة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المناصب الحكومية التي تملأ بالتعيين والانتخاب على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥١ - وذكر أن حكومة بلده تعتبر أن توفر البيانات الجيدة أمر بالغ الأهمية لاتخاذ مبادرات فعالة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي فهي تعتزم إدراج مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن في التعداد الوطني للإسكان والسكان الذي سيجري في وقت لاحق في عام ٢٠١٩. ولا تزال كينيا ملتزمة بمراعاة شواغل المواطنين ذوي الإعاقة في جميع جوانب الجهود الإنمائية للبلد.

٥٢ - **السيدة بو حميد** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها مستمر في تعزيز وتمكين وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر السياسات والتشريعات والمبادرات وآليات تنفيذ الاتفاقية، كجزء من استراتيجية أشمل لحماية حقوق الإنسان. وقد أعلنت الحكومة أن عام ٢٠١٩ هو عام التسامح، للتأكيد على أهمية تقبل الاختلافات.

٥٣ - وأفادت بأنه من أجل تنفيذ المادة ٣١ من الاتفاقية، المعنية بجمع الإحصاءات والبيانات، قامت الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا بتشكيل لجنة تضم في عضويتها ممثلين من ذوي الإعاقة. ويعتبر التصنيف الوطني الموحد للإعاقة الذي تم اعتماده مؤخرا بمثابة مرجع وطني قوي، بما يوحد أدوات الكشف والتقييم، ويراعي الاحتياجات الفردية على أساس كل حالة على حدة.

٥٤ - وذكرت أنه من أجل رفع مستوى جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم استقلاليتهم، اعتمد مجلس الوزراء خططًا لتنفيذ ''كود الإمارات للبيئة المؤهلة'' الذي يهدف إلى تحويل جميع المباني والمرافق في البلد إلى أماكن صديقة لمختلف فئات المجتمع. وقد اعتمد مجلس التعليم والموارد البشرية الإطار العام لسياسة التعليم الدامج لذوي الإعاقة لتوفير تكافؤ الفرص في التعليم. ومن أجل توفير المزيد من الخيارات للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتوظيف، أصدرت الحكومة قرارًا يقضي بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل على النحو الذي يكفل لهم حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين.

٥٥ - وأضافت أن التعاون الدولي وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة كلها أمور تصب في تحقيق مقاصد الاتفاقية. ولذلك فقد رحبت الإمارات العربية المتحدة بفرصة عرض تجاربها وإنجازاتها في مجال الإعاقة في مؤتمر دافوس الاقتصادي. وكان من دواعي سرورها أن تستضيف دورة الألعاب الأولمبية العالمية الخاصة لعام ٢٠١٩.

٥٦ - **السيدة نزينزا** (زمبابوي): قالت إن حكومة بلدها وضعت سياسة وطنية بشأن الإعاقة تمشيا مع التزامات البلد بتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ويتم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المبادرات المتعلقة بالحصول على الأراضي وحصص ملكية الأراضي والتعليم والسكن والقروض والمعاشات التقاعدية. وقد تجلى التزام حكومة

بلدها بهذه السياسة من خلال تعيين مستشار رئاسي معني بقضايا الإعاقة، وإنشاء إدارة لشؤون الإعاقة داخل وزارة الخدمات العامة والعمل والرعاية الاجتماعية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل حكومة بلدها أكبر أرباب عمل الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع العمل الرسمي.

٥٧ - وفي سياق الجهود الرامية إلى جعل زمبابوي بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، ذكرت أن حكومة بلدها اعتمدت نهجا شاملا متعدد القطاعات لمعالجة آفة العنف ضد النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، يشمل تقديم الخدمات المتخصصة المجانية والدعم لضحايا العنف الجنساني والناجيات منه. كما أنشأت منتدىً دائما للعمل المتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي ملتزمة على الدوام بتنفيذ الاتفاقية من خلال وضع سياسات شاملة معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتعرب زمبابوي أيضا عن امتنانها لاستجابة المجتمع الدولي في الوقت المناسب لإعصار إيداي، الذي كان هناك أشخاص من ذوي الإعاقة من بين ضحاياه والناجين منه.

٥٨ - **السيدة سيلا** (غينيا): قالت إنه على الرغم من بطء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية نوعا ما في بلدها، فقد تم اتخاذ إجراءات قوية في السنوات الأخيرة. وقد بدأ الشعب يهتم بجدية بالاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة. وحظيت هذه المناسبة التي يقودها رئيس الوزراء بتغطية إعلامية واسعة، شملت أنشطة الدعوة والمناقشات والفرص لعرض مواهب المواطنين من ذوي الإعاقة.

٥٩ - وأفادت بأن حكومة غينيا اعتمدت بالإجماع قانونا بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ينص على توفير حماية غير مسبوقة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق بدء العمل ببطاقات تكافؤ الفرص التي تحسن من حصولهم على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والنقل. وقد تم إنشاء أربعة مراكز شاملة للتدريب المهني. ووفقا للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تراعي حكومة بلدها قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجها الإنمائية. وتأمل في الحصول على الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لجهودها الرامية إلى تحسين حياة مليون شخص من ذوي الإعاقة في غينيا عن طريق التعزيز المؤسسي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي وجهود مكافحة الوصم. وهي تعمل بروح من المساواة والعدالة لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

٦٠ - **السيدة أنتونس** (البرتغال): قالت إنه على الرغم من التأثير السلبي للتدابير المتخذة نتيجة الأزمة الاقتصادية على الفئات الأكثر ضعفا في البرتغال، فإن حكومة بلدها تحرز تقدما في تنفيذ الاتفاقية منذ عام ٢٠١٥، من خلال تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنهاء النهج السابق القائم على تقديم الرعاية. وقد بدأت بتوفير الخدمات الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص، التي يتلقاها ٠٠٠ ٩٣ شخص، واستثمرت ٣٥ مليون يورو في إنشاء ٣١ مركزا للعيش المستقل، تقدم الخدمات إلى ٧٠٠ شخص. وقد تم اعتماد قانون يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، وفي عام ٢٠١٩، تم إنشاء دائرة فيديو لتمكين الصم من استخدام الخط الوطني للطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على تحديد حصص من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.

٦١ - **السيدة سوانسون** (رابطة الإدماج الدولية): قالت أن إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في المؤسسات الإصلاحية هو أحد التحديات الرئيسية التي يجب أن يتغلب عليها العديد من البلدان من أجل تنفيذ الاتفاقية. وينجم إيداعهم في المؤسسات الإصلاحية في المقام الأول عن الافتقار إلى الخدمات المناسبة والمعقولة التكلفة والسهلة المنال والدعم في المجتمعات المحلية. ويتعين إغلاق هذه المؤسسات وأن يركز الاستثمار الحكومي فقط على توفير الخدمات المناسبة على صعيد المجتمع المحلي. وينبغي أن تكون المدارس وخدمات الرعاية الصحية والموارد المجتمعية والعمل اللائق في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢ - وذكرت أن مقدمي الرعاية الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة والداعمون والمناصرون لهم، يكونون في معظم الأحيان من أفراد أسرهم، والنساء منهم عادة، ومن ثم، فإنه ينبغي إشراكهم في عمليات صنع القرار والمناقشات المتعلقة بالاتفاقية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تم الاعتراف بالأسر باعتبارها من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليق العام رقم ٧ (٢٠١٨). وتعتبر الأسرة أقوى مؤسسة إنسانية، ولكن يمكن أن تتفكك أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إذا كانت تفتقر إلى الدعم في المجتمع المحلي. بيد أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يكونوا من ذوي النفوذ ضمن أسرهم، لا سيما عن طريق جعل قضايا حقوق الإنسان في صميم الحياة اليومية لأفراد أسرهم وخلق الوعي بثقافة الإعاقة التي يمكن أن تستمر لأجيال. وبعض الأسر بحاجة ماسة إلى دعم بسيط نسبيا، مثل المعلومات. بينما تحتاج أسر أخرى لتعلم كيفية الدفاع عن حقوق الطفل من ذوي الإعاقة أو تحتاج إلى دعم كبير لرعاية شخص معاق في المنزل على نحو يحفظ له كرامته. والعقل والوجدان يمليان

إتاحة هذا الدعم. وينبغي أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة أيضا الحق في تكوين أسرهم.

٦٣ - **السيد مارتينيز** (باراغواي): قال إن رئيس باراغواي وقّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على التزام يؤكد من جديد بأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل أولوية بالنسبة للحكومة. وقد قامت حكومة بلده بوضع نظام لرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بإعادة تنشيط إطار التنسيق المشترك بين المؤسسات لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تعتزم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من خلال إشراكهم كقياديين في تصميم خطة العمل. كما سيتم إشراك مجموعة من الوزارات التي تعمل على مسائل كالاتصالات والتعليم والأطفال والمراهقين والشعوب الأصلية. وتم إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتيسير الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، كما أُنشئت لجان دائمة تعنى بالإعاقة داخل مجلسي السلطة التشريعية. ووفقا لمعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، فقد أُسندت إلى وزارة التربية والتعليم الولاية لكفالة إتاحة الكتب المدرسية في شكل ميسر. وعلاوة على ذلك، تم الإعلان عن حالة طوارئ فيما يتعلق بالإعاقة لفترة ١٢ شهرا. وبذا تكون باراغواي قد أحرزت تقدما كبيرا على الصعيد المعياري؛ ويتمثل التحدي حاليا بكفالة ترجمة هذا التقدم إلى تغيير حقيقي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتمكينهم من المشاركة في المجتمع وإثرائه من خلال التمتع الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٦٤ - **السيدة ألفيس** (البرازيل): قالت إن الاتفاقية قد أدرجت في النظام القانوني البرازيلي كنص ذي سلطة دستورية. ويتمثل أحد الأهداف ذات الأولوية لحكومة بلدها في تنظيم تطبيق القانون المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية. وقد قامت حكومة بلدها في الأسبوع الماضي بسن قوانين بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الحصول على بطاقات مصرفية مصنعة بطريقة بريل، وبشأن الإبلاغ الإلزامي عن الحالات التي يكون فيها ضحايا العنف المنزلي من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف الحكومة إلى مكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك في أوساط الشعوب الأصلية التي تمارس قتل أفرادها من ذوي الإعاقة.

٦٥ - وذكرت أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في إمكانية الوصول المادي وتلك المتعلقة بالاتصالات وبتغيير السلوك، وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بالتركيز على التوعية خلال الدورة الحالية للمؤتمر. وتم الاعتراف قانونا بلغة الإشارة البرازيلية بوصفها اللغة القومية الثانية، وتلتزم حكومة بلدها بإدراجها لتصبح إلزامية في المناهج الدراسية بغية جعل البرازيل حقيقة بلدا ثنائي اللغة. ويحقق الأشخاص ذوو الإعاقة المزيد من الشهرة أكثر من أي وقت مضى في البرازيل، حيث يشغل منصب الأمين الخاص المختص بحقوق هؤلاء الأشخاص أول شخص أصم يشغل منصبا بهذا القدر من الأهمية في الحكومة الاتحادية. ويتعين إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط السياسات العامة وتنفيذها. وستتم زيادة الدعم المقدم إلى أفراد أسر هؤلاء الأشخاص نتيجة للإصلاحات الجارية في مجال السياسات. وينبغي حفظ حق الأطفال صغار الرأس في أن يولدوا. وستقوم حكومة بلدها بتحويل البرازيل إلى بلد الإدماج.

٦٦ - **السيدة إيلبودو/مارشال** (بوركينا فاسو): قالت إن تصديق حكومة بلدها على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري الملحق بها يدل على التزامها بتعزيز رأس المال البشري وكفالة الحماية الاجتماعية للجميع، بما يتماشى مع سياساتها وبرامجها الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وقد قامت الحكومة، بدعم تقني ومالي من شركائها، باعتماد العديد من الأحكام التشريعية والتنظيمية واتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التصدي بفعالية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم إنشاء منتدى وطني للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الحوار المباشر مع الرئيس؛ وقُدم تقرير أولي عن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة؛ والعمل جارٍ لتيسير حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الوظائف العامة؛ كما يجري تمويل مشاريع تقديم الدعم المباشر لهؤلاء الأشخاص لتغطية الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية الخاصة بهم.

٦٧ - وأهابت بالشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف أن يعملوا على تقديم مزيد من الدعم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، للجهود التي تبذلها وزارة شؤون الإعاقة، والتي تشمل توفير الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والأطفال في المناطق التي تواجه مخاطر أمنية، وإعداد التقرير الوطني عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في بوركينا فاسو.

٦٨ - **السيدة والي** (مصر): قالت إن بلدها اتخذ عددا من التدابير لتنفيذ الاتفاقية. فقد بدأت جميع الوزارات بتنفيذ قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي سُنّ عام ٢٠١٨. وتقدم الحكومة الدعم النقدي

للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على العمل بتكلفة سنوية تبلغ ٤,٢ مليار جنيه مصري، وقد قامت أيضا بتمويل ١٥٠ مشروعا لتطوير تكنولوجيا المحمول والحواسيب لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يستفيد ذوو الإعاقة من تخفيضات هامة في وسائل النقل. وتم تحسين الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من المواقع التاريخية المصرية في إطار مبادرة تهدف إلى جذب الزوار من ذوي الإعاقة من كافة دول العالم، وتوظيف المصريين من ذوي الإعاقة في قطاع السياحة. وتم إطلاق القاموس الإشاري الموحد للصم وضعاف السمع. وأجري مسح لأكثر من4 ملايين مولود خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وذلك كجزء من حملة للكشف المبكر عن الإعاقة، كما يتم وضع سجل للأشخاص ذوي الإعاقة، مصنف بحسب نوع الإعاقة.

٦٩ - وأفادت بأن مصر، فضلا عن البلدان العربية الأخرى، تواجه العديد من الصعوبات، مثل الأنشطة الإرهابية والنزاع المسلح، مما يخلف أوضاعا صعبة على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك فمن الصعوبة بمكان وضع خطط استهداف سليمة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، هناك إرادة سياسية قوية للعمل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة من أجل تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب مصر بإطلاق إعلان فاليتا بشأن التعاون الأوروبي - العربي لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٠ - **السيد كولستو** (النرويج): قال إن الحوار الأولي الذي دار بين بلده واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كان مثمرا للغاية، وإن حكومة بلده تنظر في جميع الشواغل التي أعربت عنها اللجنة والتوصيات التي قدمتها. وأعرب عن رغبة النرويج في أن تكون بلدا تتاح فيه للجميع فرصة النجاح، بغض النظر عن خلفياتهم. وقد أعلنت حكومة بلده مؤخرا عن استراتيجية ''مجتمع للجميع'' التي ترمي إلى تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة، والتي ستكون نافذة المفعول في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٣٠. وتعمل أيضا على خطة العمل الرابعة المتعلقة بالتصميم العام. وتستشار منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق واسع في وضع الخطط والتدابير وتنفيذها. وتتسم مشاركة هذه المنظمات بأهمية بالغة في تحسين نوعية اتخاذ القرارات والإجراءات.

٧١ - وذكر أن النرويج تعمل على كفالة أن تشكل مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة جزءا لا يتجزأ من جميع برامجها للمساعدة الإنمائية ذات الصلة، التي تسترشد بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وعلى مدى السنوات الأربع القادمة، ستزيد الأموال المخصصة للبرامج الموجهة خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون كرونر نرويجي. واختتم كلامه قائلا إن النرويج تقوم أيضا على نحو نشط باستخدام مؤشر الإعاقة الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية تحسين تخطيط الاعتمادات المخصصة للمشاريع ذات الصلة.

٧٢ - **السيد فارداكاستانيس** (المراقب عن المنتدى الأوروبي للإعاقة): قال إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة وغير مشروطة في الحياة العامة والسياسية مسألة حاسمة للغاية. ومع ذلك، يواجه الملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم حواجز قانونية وغير ذلك من الحواجز التي تعترض مشاركتهم في الحياة السياسية. وحثَّ الدول الأطراف على أن تنتقل من الأقوال إلى الأفعال، حتى يتسنى لها في الدورة القادمة أن تعرض التغييرات العملية التي أدخلتها على تشريعاتها لتحويل الاعتراف بالمساواة أمام القانون إلى واقع. وأكد أن الديمقراطية ينبغي أن تتاح للجميع؛ وإلا، فلن يمكن تحقيق الإدماج. وعلى الرغم من أن العالم آخذ في التغير، فإن أوجه التقدم هذه لا تضع في اعتبارها جميع السكان. وينبغي أن يكون المبدأ ''لن يتحقق شيء من أجلنا من دوننا'' من أولويات حركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة. واختتم كلامه قائلا إن الغرض من هذه الاتفاقية هو التحرر من خلال القضاء على التمييز والإكراه ومن خلال تحقيق الإدماج.

٧٣ - **السيد ليكاريف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومة بلده تعمل على تنفيذ توصيات اللجنة من خلال هيئاتها الاتحادية والإقليمية، وقد وضعت خطة عمل تتضمن تعليمات لإعداد القرارات التشريعية. ويولى اهتمام خاص إلى الأحوال المعيشية، سواء في الأسر أو المجتمعات المحلية أو المساكن الجماعية. وستواصل الحكومة تحسين تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق النائية والمناطق الريفية في إطار برنامج البيئة الميسرة الذي جرى تمديده حتى عام ٢٠٢٥. ومن المقرر أيضا إنشاء نظام لإعادة التأهيل من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، يجري العمل على إنشاء شبكة من الخدمات الإضافية لتمكين الأشخاص ذوي

الإعاقة من العيش المستقل والتمتع بتكافؤ الفرص. وسيُنشأ أيضا نظامٌ للدعم الاجتماعي والمعونة المعيشية، وسيكرس في القانون.

٧٤ - وأفاد بأن هناك إصلاح تشريعي يُنفذ حاليا لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنع التمييز وضمان إمكانية الوصول؛ وتتحمل الهيئات الاتحادية والإقليمية المسؤولية عن الرقابة في هذا الصدد، ويتضمن مشروع القانون حكما ينص على فرض غرامات في حالات الانتهاك. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت في عام ٢٠١٩ تغييرات أساسية على قانون العمل، وأنشئت برامج دعم لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في العثور على عمل. واستجابة لتوصيات اللجنة، يهدف مشروع القانون الإضافي إلى تحسين حالة العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها العمل بنظام الحصص.

٧٥ - **السيدة غريس** (ألمانيا): قالت إن بلدها لا يزال ملتزما بتنفيذ الاتفاقية. وهو بصدد اعتماد استراتيجية جديدة للإدماج بشأن تعاونها الإنمائي الدولي. وعلى الصعيد الوطني، ستواصل حكومة بلدها جهودها الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وأعلنت عن مبادرة للتوعية في صفوف أرباب العمل الذين يقصّرون في الوفاء بالتزاماتهم القانونية بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل أيضا بشكل مكثف مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لتنفيذ القانون الاتحادي للمشاركة الذي يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة فرصا أكبر للمشاركة وتقرير المصير. وستقوم الحكومة أيضا بتحديث خطة عملها الوطنية لتنفيذ الاتفاقية من أجل التركيز على الإدماج في سياق التحول الرقمي. وستراعي الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، وستكفل إمكانية إجراء الاتصالات الرقمية مع السلطات العامة. وهناك أيضا خطط لمواصلة تحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية من خلال برنامج للدعم المالي.

٧٦ - وأشارت إلى أن الفترة الراهنة تشهد تنفيذ مبادرة لتشجيع البيئات الاجتماعية الشاملة للجميع، بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، وذلك بغية إتاحة المشاركة الكاملة للجميع في المجتمعات المحلية. كما تعمل حكومة بلدها على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات، من جميع أشكال العنف. واختتمت كلامها بقولها إن ألمانيا تتطلع إلى تلقي آراء وتعليقات بشأن تنفيذها للاتفاقية، لما لها من قيمة في توجيه سياساتها في المستقبل.

٧٧ - **السيدة مانومبي - نكويي** (ناميبيا): قالت إن التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في عام ٢٠٠٧ قد أكد من جديد التزام حكومة بلدها بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها وإعمالها باعتبارها من المسائل العاجلة. وأشارت إلى أن ناميبيا حاليا بصدد إعادة النظر في السياسات والتشريعات المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في محاولة لتحسين الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية. ولما كانت التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأمور الحاسمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في عالم يتسم بالتغير السريع، فإن حكومة بلدها تعمل على وضع سياسة وطنية وإطار استراتيجي وطني للعمليات الرقمية. وتخطط أيضا لطائفة من المنتجات والخدمات الرقمية التي ستوفرها الجهات صاحبة المصلحة في القطاع العام والقطاع الخاص، بما في ذلك المدارس المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة.

٧٨ - وأكدت أن الإدماج الاجتماعي والحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هما من الأولويات العليا لحكومة بلدها. ولا تزال وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية تتلقى أعلى نسبة من الميزانية الوطنية، مما يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على الرعاية الصحية المجانية. وتقدم المساعدة في أشكال مختلفة، منها مستحضرات الوقاية من أشعة الشمس للأشخاص المصابين بالمهق، وأجهزة تقويم العظام، ومِنَح الإعاقة، ونشر الأخصائيين الاجتماعيين. وأكدت أن حكومة بلدها ملتزمة تماما أيضا بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والاستجمام وفي المجال السياسي.

٧٩ - وأشارت إلى أن الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واجهتها تحديات، منها الوصم والتمييز الناجمان عن المفاهيم الخاطئة المحيطة بالإعاقة ونقص الموارد البشرية والمالية، ولا سيما في سياق حالة الطوارئ المعلنة في مواجهة ظروف الجفاف الراهنة. ومع ذلك، تُبذل جهود للتصدي لهذه التحديات التي لا تستعصي على الحل.

٨٠ - **السيدة مندوزا** (هندوراس): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها كانوا في الماضي عرضة للنسيان والإقصاء. ولكن، بفضل برنامج ''حياة أفضل'' الذي تضطلع به حكومة بلدها، يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على مساعدات أدت إلى تحسين نوعية حياتهم. وتتمثل الإجراءات الرئيسية التي تتخذها حكومة بلدها في استعراض التشريعات الوطنية وتحديثها، ولا سيما القانون الجنائي، لمواءمتها مع الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ ونشر طبعات بلغة ''بريل'' من الدستور والقانون المتعلق بالشفافية

والاطلاع على المعلومات العامة؛ واعتماد قانون بشأن لغة الإشارة؛ وإنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعية.

٨١ - أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد أوضحت أن المعايير الدولية المتعلقة بتيسير وصول الطلاب ذوي الإعاقة قد أُدمجت في الخطة الوطنية الرئيسية للهياكل الأساسية. وفي عام ٢٠١٥، أُعتمد قانون بشأن الوظائف المحمية للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز استقلالهم الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أُعتمد في عام ٢٠١٧ قانون لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أشكال التمييز في مكان العمل. ويُنفذ حاليا برنامج لمساعدة هؤلاء الأشخاص، وأنشئت أداة لتعزيز الروابط بين قطاع الإعاقة وقطاع الأعمال التجارية.

٨٢ - وأفادت بأنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير للأشخاص ذوي الإعاقة في هندوراس. إلا أنها أكدت أن بلدها يسير على الطريق نحو الإدماج، بفضل سياساته العامة وإرادته السياسية القوية، والجهود التي يبذلها المجتمع المدني. والأهم من ذلك، أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يطمئنوا إلى أنهم لم يعودوا وحدهم في السعي إلى الإدماج الاجتماعي. وأشارت إلى أن إرث حكومتها سيتمثل في إرساء الأساس اللازم لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٨٣ - **السيد ميشالكيفيتش** (بولندا): قال إن سياسة الإعاقة في بولندا تتماشى تماما مع مواضيع المؤتمر الحالي. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تقدمت حكومة بلده بمبادرات جديدة تتعلق بسياسة الأسرة، والتعليم، والعمالة، وتيسير الوصول، التي أصبح تنفيذها ممكنا بتخصيص مبلغ قياسي من التمويل لتنفيذ سياسات الإعاقة. وهي تعمل على إدخال المزيد من التغييرات لتعزيز إطار إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات. وجرى تعبئة صندوق تضامن وطني في ذلك العام لتمويل الخدمات الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتُنفذ مبادرة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير إدماجهم الاجتماعي، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لأسرهم. وأدى برنامج ''تعزيز إمكانية الوصول''، الذي يُنفذ لزيادة تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن والمنتجات والخدمات العامة، إلى تيسير الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والنقل. ويوشك مشروع قانون بشأن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الإنجاز وسيشكل الأساس القانوني لقيام المؤسسات العامة بتنفيذ مبدأ إمكانية الدخول للجميع. وزاد الدعم المالي المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة، وأصبح من حق الأشخاص المصابين بدرجة إعاقة كبيرة الحصول على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل على سبيل الأولوية. وتهدف حكومة بلده إلى إحداث تغيير جوهري في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال انتهاج سياسة شاملة وحديثة في مجال الإعاقة تكفل ممارسة حقوقهم.

٨٤ - **السيد هاسلام** (المراقب عن الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية): قال إن الفترة الراهنة تعتبر فرصة هامة لإدماج منظور الإعاقة. فبعد عقود من الإهمال، أُدرجت الإعاقة بوصفها مسألة أساسية في خطة عام ٢٠٣٠، بطريقة تستند إلى أسس الاتفاقية. وفي حين أن العديد من الحواجز والقضايا لا تزال كما هي كتلك التي تمت مواجهتها قبل ثلاثين عاما خلال عقد الأمم المتحدة للمعوقين، هناك أيضا تحديات جديدة يجب التصدي لها وهي: أزمة المناخ وما يتصل بها من آثار على العمل الإنساني والهجرة، والفرص والحواجز المحتملة الناتجة عن التطورات التكنولوجية، والتحديات السياسية لتعددية الأطراف، وكل منها يتضمن بعدا يتعلق بإدماج منظور الإعاقة.

٨٥ - وذكر أن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة تستند بوضوح إلى وعد أهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أحد خلف الركب. وأكد أن الطموحات الواردة في هذه الاستراتيجية لها القدرة على إحداث التحول. ويجب كفالة تحقيق تلك القدرة من خلال تخصيص موارد كافية للمبادرات الجديدة وتبادل المعارف المستمدة من الدروس المستفادة. وبالتالي، فإن التنسيق سيتسم بأهمية حاسمة. وتتصدى المنظمة التي ينتمي إليها للتحديات من خلال زيادة التعاون بين أعضائها. ولا تزال الشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التحالف الدولي للمعوقين، تشكل محور النهج الذي تتبعه المنظمة. واختتم كلامه بحث جميع الأطراف على مواصلة إبرام تلك الشراكات المجدية من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.